المحور الرابع: التحليل النقدوي (مدرسة شيكاغو)

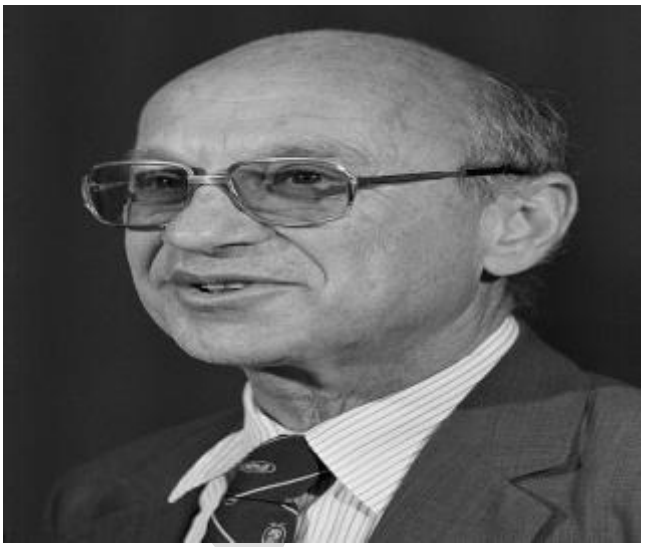

ميلتون فريدمان Milton Friedman (1912 –2006) هو عالم اقتصاد أمريكي، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976 لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

اولا: مضمون المنهج النقدوي.

إبان ظهور المدرسة الكنزية وتراجع التفسير النقدي للطلب النقود والمتمحور حول معادلة الكمية، قدم "ميلتون فريدمان" تصورا جديد للنظرية الكمية للنقود نحاول استعراضها فيما يلي

1- نشأة المنهج النقدوي:

ظهرت نظرية أخرى تفسر التقلبات الاقتصادية وهي (النظرية النقدية الكمية الحديثة) التي عُرفت بمنهج شيكاغو او النقوديون Monetarism التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين بزعامة.Freidman M هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي، ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات.
هذه النظرية ظهرت في اعقاب التضخم الذي شهدته الولايات المتحدة نتيجة تمويل الحرب الفيتنامية عن طريق الاصدار النقدي الجديد، وتمثل امتداداً للنظرية الكمية الكلاسيكية التي تراجع الاهتمام بها في عقدي الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي.

2- اهم فروض النظرية الكمية الجديدة:

اعتمدت المدرسة النقدوية في بناء نظريتها على مجموعة من الافتراضات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة؛
- أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود؛
- عدم حيادية النقود؛
- النقود= الثروة؛
- استقلالية كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الاسعار هي سببية فقط وليست تناسبية؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

ثانيا: دالة الطلب على النقود فريدمان.

استطاع " فريدمان" من خلال مقالته التي نشرها سنة 1956 بعنوان "**the quantity theory of money**" من تطوير نظرية الطلب على النقود وذل من خلال اعادة صياغة نظرية كمية النقود التقليدية لفيشر، وبالرغم من إشارة فريدمان مرارا الى فيشر الا أن نظريته كانت أقرب الى تحليل "كينز" ومدخل "كامبريدج ".

أما عن دوافع الطلب على النقود عند فريدمان فهي تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والاسعار والعوائد من الاشكال الاخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة واذواق (ترتيب الافضليات).

والطلب على النقود جزء من نظرية رأس المال (الثروة)، ويتوقف على نفس العوامل المحددة للطلب على السلع والخدمات، أي يتوقف على العوامل التالية:

1- الثروة الكلية:

الثروة الكلية هي عبارة عن مجموع مصادر الدخل التي يحوزها الافراد، وهي قيد يناظر قيد الميزانية (كل مصادر الدخل). ومن منظور هذه النظرية فان الثروة هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة، أما المكونات الاخرى للثروة فتتنوع بين الاصول المالية والنقدية (الاسهم والسندات) والاصول العينية، فضلا عن الاستثمار البشري.

نادرا ما تكون تقديرات الثروة الكلية متاحة ، لهذا تم استخدام مؤشر بديل للثروة الكلية، ويتمثل في مؤشر الدخل الدائم، إذ يتحدد هذا الدخل بعدة عوامل منها: المهارة والمهنية والقابلية الشخصية، توقعات المستقبل وميل الاستهلاك.

أما عن تركيبة حقيبة الثروة الكلية للوحدة الاقتصادية، فانه يعتمد على العائد الذي يحصل عليه كل من هذه الاشكال المتعددة للاحتفاظ بالثروة، مما يعني أن الطلب على النقود يعتمد على معدلات العوائد المتأتية من هذه الاشكال المتعددة

للثروة، فبهذه الطريقة ينظر فريدمان إلى العوائد النقدية لكل من هذه الموجودات، ما عدا رأس المال البشري، الذي لا يوجد له سوق محددة في المجتمعات الحديثة الخالية من ظاهرة العبودية .

ويمكن تحديد مختلف اشكال الثروة فيما يلي:

أ- النقود:

وهي أكثر العناصر سيولة، وعائدها الراحة، السهولة والامان عند التمسك بها في شكلها السائل، كما أنها تحقق عائدا نقديا عند ايداعها في البنك والمتمثل في الفائدة، وقيمة العائد الحقيقي للنقود يحدده مستوى الاسعار **(p)**

ب-السندات:

وعائدها الفائدة، وهي قيمة ثابتة من القيمة الاسمية للسند ويرمز لها بـ **(Rb)** وتتحدد بعاملين وهما سعر الفائدة وقيمة السند الفعلية في السوق خلال فترة زمنية معينة.

يتوقف عائد السند خلال فترة زمنية معينة على سعر فائدة السند في السوق وعلى التغير في قيمة السند خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يطلق على العائد على السند بـ "سعر الفائدة ".

ج- السهم:

وهي احدى الاصول المالية التي تعطي حاملها الحق في الحصول على نسبة معينة من ارباح المشروعات، ويرمز له بالرمز **(Re)** وتتوقف هذه الارباح على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية.معينة.

د- الاصول العينية (الطبيعية):

وهي رأس المال المادي مثل الآلات، العقارات، وتتوقف قيمة عائدها على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها والاهتلاك الذي تتعرض له، بمعنى أن قيمة العائد مرتبطة بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة، ويرمز له بـ **(Wg)**.

هـ- رأس المال البشري:

كما أشرنا سابقا أن فريدمان تكلم عن صعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري **(Wh)** بأسعار السوق، إلا أنه يمكن أن يحدد بالعلاقة التالية:

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية مضروبة في النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية .

2- الأذواق:

أو كما يسميها ترتيب الأفضليات، ويرمز لها بالرمز "**U**" وبالأصح هي متغيرات تؤثر في الاذواق، وهي متغيرات غير ثابتة وتعتمد على تغير الظروف.

المقصود هنا بالأذواق أن الوحدة الاقتصادية قد لا تقوم بتوزيع الثروة بين أشكالها المختلفة على أساس العوائد المتأتية منها فحسب، بل هناك اعتبارات أخرى لا تعتمد على معايير الفائدة أو العائد، وانه قد ينظر إلى هذه الاعتبارات بعين الاعتبار. مثال في حالات الحرب والأزمات قد يفضل الأفراد االاحتفاظ بثروتهم على أشكال سائلة أو شبه سائلة (ذهب) بدلا من استثمارها في أصول مالية أو عينية .

ويمكن تمثيل دالة الطلب على النقود عند ميلتون فريدمان بالعلاقة التالية:

$$M = f(p, Rb, \Re, Wg, Wh, U)$$

في هذه الدالة نجد ان المتغير الأساسي والحاسم هي الثروة (الدخل الحقيقي) بجانبها المادي والبشري يضاف إليها الأسعار والعوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة وبدرجة أقل الأذواق وترتيب الأفضليات.

ومن المعادلة السابقة يتضح أن الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية يعتمد على العائد المتوقع من السندات والاسهم مقارنة بالعائد على النقود، وأن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع العائدين على الطلب، فإذا ارتفع العائد على الاسهم والسندات مقارنة بالعائد على النقود، ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالارصدة النقدية فينخفض الطلب عليها، كما يؤثر معدل التضخم المتوقع تأثيرا عكسيا في الطلب على النقود، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها ويزداد الطلب على السلع الاخرى.

ومع ذلك يعود فريدمان ليقرر أن السندات والاسهم ليست بدائل قريبة للنقود، وبالتالي فإن العائد على السندات والاسهم ليس له تأثير كبير على الطلب على النقود، وبالتالي يخلص إلى النتيجة التي مفادها أن الطلب على النقود غير حساس للتغير في أسعار الفائدة.

ثالثا: التباين بين نظريتي فريدمان وكينز.

من بين الاختلافات بين نظرية فريدمان ونظرية كينز ما يلي:

1. ادخل فريدمان كثيرا من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدائل للنقود مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية، وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فان أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد، أما كينز فقد اقتصر على نحو واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات .
2. لم يعط كينز اهتماما للأصول والسلع الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدائل، أي أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها، وهذا ما يفسر الفرض الذي قال به فريدمان :" إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

3. عندما حلل كينز دالة تفضيل السيولة اعتبر كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود، وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود، بينما فريدمان يعتبر أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها.
4. استخدم فريدمان متغير الدخل الدائم كمعبر عن الثروة، بينما اعتمد فريدمان على الدخل المطلق.
5. يتعامل فريدمان مع النقود والسلع باعتبارهما بدائل، حيث يفاضل الافراد بين الاحتفاظ بالنقود والاحتفاظ بالسلع، وهذا يعني أن التغيرات في كمية النقود لها بالضرورة تأثيار مباشرا على الانفاق الكلي.

رابعا: تقييم النظرية.

تعرضت نظرية كمية النقود الحديثة إلى عدة انتقادات أهمها:

1- أكد فريدمان في دالة الطلب على النقود على متغيرين فقط وهما الدخل الدائم والتوقعات التضخمية، اللذان اعتبرهما المحددين الاساسيين في تحديد الطلب على النقود والتغيرات التي تطرأ عليها، وبذلك أهمل العوامل الاخرى.
2- افترض فريدمان أن الدخل الدائم واتجاهات التضخم يتسمان بدرجة عالية من الاستقرار، بحيث يمكن التنبؤ بتأثيرها على الطلب على الارصدة الحقيقية، وبذلك يكون قد اضفى مزيدا من الاستقرارية على دالة الطلب مقارنة بدالة العرض، أما أنصار التحليل الكينزي فيرون أن دالة الطلب لا تتسم بالاستمرارية، وذلك لكثرة العوامل المؤثرة في محددات الطلب، إضافة إلى صعوبة قياس التغير في الطلب الناجم عن هذه العوامل.
3- أغفل فريدمان الطلب على النقود لغرض المضاربة كدافع رئيسي للالحتفاظ بالنقود، وهذا ما دفعه إلى افتراض ضعف استجابة الطلب على الارصدة النقدية للتغيرات في أسعار الفائدة، وهذا عكس التحليل الكينزي الذي أعطى أهمية كبيرة لدور أسعار الفائدة في تحديد الطلب على النقود.
4- بالرغم من اعتراف النظرية الحديثة بعدم ثبات سرعة تداول النقود وامكانية تغيرها مع زيادة كمية النقود المعروضة وتوقعات ارتفاع الاسعار، إلا أنها ركزت بشكل أكبر على تأثير تغير عرض النقد على حجم الانفاق مقارنة بتأثيرها على سرعة التداول، معنى ذلك أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.
5- تقوم النظرية النقدية المعاصرة على تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية والنقدية وفقا للمنهج الاستقرائي، وهي نظرية ترتكز على الجانب التجريبي الاحصائي، وقد تم وصفها بالنظرية المعالجة والمفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.